

واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017

The reality of monetary policy in Algeria during the period 2010-2017

علام أسماء¹، علام فاطمة²Allem Asma¹, Allem Fatima²جامعة أبو بكر بلقايد (الجزائر)، asma.allem@univ-tlemcen.dz¹جامعة أبو بكر بلقايد (الجزائر)، fatima.allem@univ-tlemcen.dz²

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/25

تاريخ الاستلام: 2019/08/17

ملخص: تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي باتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة الاقتصادية. الهدف من هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على واقع السياسة النقدية في الجزائر، من خلال إبراز تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها والتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2017 وذلك باستخدام مقارنة تحليلية، حيث توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار النقدي بالسوق النقدية في الجزائر يكون عن طريق التغيرات في معدلات نمو الكتلة النقدية التي ترجع إلى أسباب هامة من بينها تطور الظروف المصرفية، وكذلك رغبة بنك الجزائر في محاولة ضبط السيولة المصرفية، وأن السياسة النقدية في الجزائر تعمل على تنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم إلا أنه لا بد من تفعيل الجهاز الإنتاجي وجعله أكثر مرونة نمو الطلب الكلي والقضاء على ارتفاع الأسعار.

كلمات مفتاحية: الكتلة النقدية، السياسة النقدية، النمو الاقتصادي.

Abstract :

The monetary policy is one of the basic pillars on which the economic policy is based. it is used to achieve the objectives of the latter, as the central bank follows a specific strategy by using the various tools available in order to achieve the desired and established goals of the economic policy. The aim of this research paper is to shed light on the reality of monetary policy in Algeria, by highlighting the development of the monetary mass and its interviews, inflation and economic growth rates during the period 2010-2017. To conduct this research, the researcher choses an analytical approach. The study concluded that achieving monetary stability in the monetary market in Algeria is about the path of changes in the growth rates of the monetary mass, which is due to important reasons, including the development of banking conditions. As well as the desire of the Bank of Algeria to try to control bank liquidity, and that the monetary policy in Algeria is working to organize bank liquidity to reduce inflation, but it is necessary to activate the production system and make it more elastic aggregate demand growth and the elimination of price increases.

Key words: monetary mass, monetary policy, economic growth.

المؤلف المرسل: علام فاطمة، الإيميل: fatima_allem@hotmail.fr

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، التي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أي السياسة العامة للدولة فهي عبارة عن مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من أجل تحقيق استقرار النقد (الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما) وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة وذلك من طرف السلطة النقدية.

كما أنها تمثل أهم الركائز والأدوات التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية باعتبارها تساهم في تحقيق أهداف هذه الأخيرة من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من جهة والاستقرار النقدي من جهة أخرى باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، إذ تتدخل السياسة النقدية في مختلف الظواهر الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي كما أنها توفر جو ملائم من الاستقرار النقدي لتهيئة أرضية مشجعة للاستثمار.

باعتبار البنك المركزي هو المؤسسة المشرفة على النظام النقدي كونه يمثل السلطة النقدية العليا فإن مصداقيته تلعب دورا مهما لأنها تمثل أهم عامل من عوامل فعالية السياسة النقدية، فهي تعكس درجة الثقة التي يولمها المتعاملون الاقتصاديون اتجاه النظام البنكي ككل. وفقا للنظرية الاقتصادية، إن السياسة النقدية ذات المصدقية العالية تقلل من درجة عدم اليقين المتعلقة بأهدافها، فكلما كانت تتمتع بمصدقية كبيرة كلما كانت الآثار السلبية الناتجة عن الصدمات المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية المسجلة، مثل: التضخم، معدلات الفائدة، الإنتاج والعمالة... إلخ أقل منها مقارنة بالحالة المعاكسة، ولقد تم إعطاء أهمية كبيرة لمصدقية البنك المركزي من أجل خلق مناخ من الثقة والاستقرار النقدي والشفافية وتجنب الوقوع في حالة عدم اليقين والمسائلة.

ولهذا السبب فقد اخترنا أن تكون دراستنا حول السياسة النقدية في الجزائر، من خلال التطرق إلى تعريفها وإبراز مختلف أدواتها، ثم الأهداف النهائية لهذه السياسة، ثم التطرق إلى تطور الكتلة النقدية في الجزائر وتطورات معدلات التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2017، فمن هذا المطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017؟

2. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضية التالية:

- تساهم السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. منهج الدراسة:

وفقا للإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال تعريف السياسة النقدية وأنواعها، أدواتها وأهدافها، ثم معرفة مدى فعاليتها، والمنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي من خلال التدقيق في المعطيات الاقتصادية وتفسيرها.

4. ماهية السياسة النقدية:

1.4. مفهوم السياسة النقدية:

تنوعت واختلفت مفاهيم السياسة النقدية، إلا أنها تشمل العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، بفرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة".

كما عرفها R.Barre كما يلي "تتضمن السياسة النقدية والائتمانية، تكييف حجم مجمل وسائل الدفع مع الاحتياجات الاقتصادي".

كما عرفها الاقتصادي EIZING على أنها: "السياسة النقدية التي تشمل جميع القرارات ولإجراءات النقدية بصرف النظر عما كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي". (Ezing, 1964, p50)

تعتبر السياسة النقدية الإستراتيجية المثلى أو دليلا لعمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار

النسبي للأسعار، كذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي". (السيد، 2007، ص،69).

2.4. أنواع السياسة النقدية:

يوجد نوعين من السياسة النقدية:

1.2.4. سياسة نقدية توسعية:

يتم إتباعها في حالة الركود الاقتصادي (الحالة الانكماشية) الناتجة عن زيادة العرض مقارنة بالطلب، مما يدفع بالبنك المركزي للتدخل من أجل إنعاش الاقتصاد من خلال زيادة المعروض النقدي لإعادة التوازن بين العرض والطلب بهدف تضيق الفجوة الانكماشية، باستخدام الوسائل التالية:

- تخفيض سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني بغية زيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية.

- تخفيض معدل الفائدة لتشجيع إقبال الأفراد على طلب القروض.

- عمليات السوق المفتوحة والتي يدخل من خلالها البنك المركزي كمشتري للسندات الحكومية من أجل زيادة وضخ كمية نقدية أكبر في السوق.

2.2.4. سياسة نقدية انكماشية:

يتم إتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي (الحالة التضخمية) الناتجة عن زيادة الطلب مقارنة العرض، مما يستدعي تدخل البنك المركزي للتقليل من كمية النقود المتداولة، ولهذا الغرض يقوم البنك المركزي بعكس ما يقوم به في الحالة الانكماشية: (أحمد، 2014، ص7)

- الرفع من معدل الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني من أجل التقليل من النقود المتداولة في الاقتصاد.

- الرفع من معدل الفائدة للتقليل من الطلب على القروض.

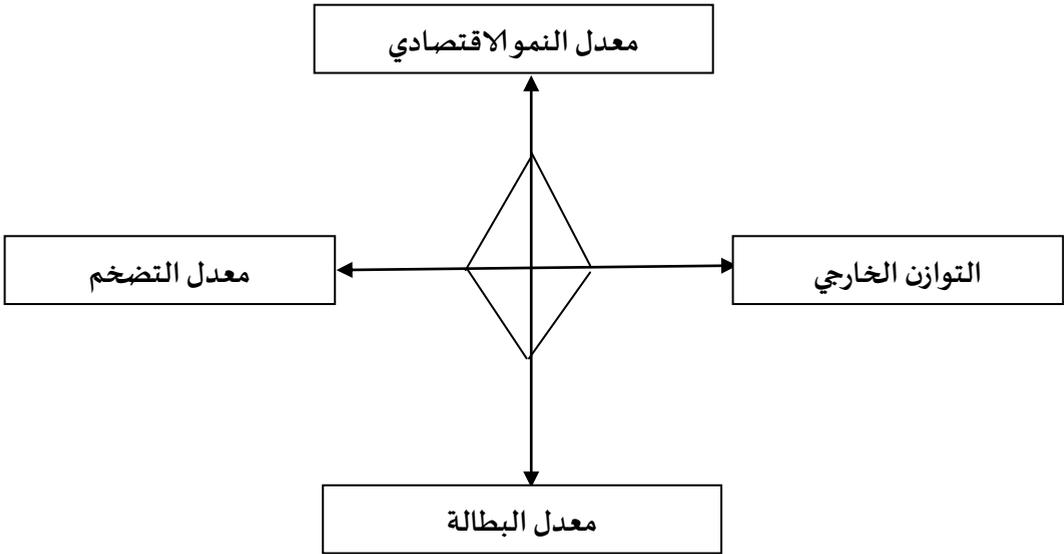
- الدخول على السوق المفتوحة كبائع للأوراق الحكومية بغرض امتصاص الكتلة النقدية المتداولة. (إسمهان، ص.32)

3.4. أهداف السياسة النقدية:

تهتم السياسة النقدية بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية وذلك لاختلاف أهدافها تبعاً للتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، حيث تسعى للتأثير على الاقتصاد من خلال استعمال الأدوات النقدية وتحقيق الأهداف الاقتصادية وفق المسمى بالمرجع السحري le carrée magique، حيث يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق هذا المربع كما يلي: (بوروشة، ص، 34)

- الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي (البحث عن النمو الاقتصادي).
- تحقيق التوظيف الكامل (البحث عن التشغيل الكامل).
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الشكل 1: الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق المربع السحري لكالدور.



Source: Marie Delaplace, «Monnaie et Financement de l'économie», édition DUNOD, Paris, p.118

أ. الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

- نسبة الاحتياطي القانوني: تستخدم هذه السياسة من طرف البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي، حيث يستطيع استخدامها في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد، فعندما يكون هدف هذه السياسة النقدية الجد من حجم الائتمان، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاح لدى البنوك.

- سعر إعادة الخصم: وتسمى أيضا سياسة سعر الفائدة، أي سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية، لقاء قيامه بخصم، أو إعادة الخصم، لما لديها من أوراق تجارية، وهذا يعني من حيث الجوهر عملية إقراض قصير الأجل.

- سياسة السوق المفتوحة: إن الوظيفة الأساسية لعملية السوق المفتوحة هي إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالي والنقدي، من أجل تقليص أو زيادة الكتلة النقدية، عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية، كما أنها يمكنها التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وقدرتها في تقديم وخلق الائتمان. (الله، ص، 23)

ب. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

- تأطير الائتمان: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام.

- النسبة الدنيا للسيولة: هي الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها، وذلك خوفاً منه على إفراطها في منح الائتمان بسبب بما لديها من أصول مرتفعة السيولة، أي قيام البنوك التجارية بتجميد بعض الأصول في محافظه.

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: تستخدم هذه الأداة من طرف المستوردين من أجل إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: هي أداة تقوم بها البنوك المركزية من أجل منافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال البنكية بصورة دائمة أو استثنائية.

- الإقناع الأدبي: تعتبر كأداة يستعملها البنك المركزي من خلال اعتماده على التأثير الأدبي والرجاء وإقناع المؤسسات المصرفية والمالية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وكل ذلك

يتوقف على ما يلي: (هاشم، 1996، ص 91-92)

- مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى.
- مدى التعامل بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

4.4. فعالية السياسة النقدية:

لقد اختلف النقديون والكيينزيون حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، حيث تعتبر المدرسة النقدية أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، أما المدرسة الكيينية فتعتبرها غير فعالة في تحقيق هذه الأهداف أي يجب أن تصاحبها السياسة المالية لكي تصبح أكثر فعالية.

يرى الكيئزيون أن السياسة النقدية غير فعالة وذلك باعتبارهم أن: (بزاوية، 2010، ص 95)

- الاستثمار لا يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات في سعر الفائدة.

- الطلب على النقود يتأثر بدرجة كبير في سعر الفائدة.

- منحى عرض السلع والخدمات يكون أفقيا على المدى القصير.

من جهة أخرى النقديون يعتبرون السياسة النقدية فعالة وذلك باعتبارهم أن:

- الاستثمار يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات في سعر الفائدة.

- الطلب على النقود لا يتأثر بدرجة كبير في سعر الفائدة.

- منحى عرض السلع والخدمات يكون عموديا على المدى القصير.

أما بالنسبة لأنظمة سعر الصرف، عندما يكون سعر الصرف ثابت تكون السياسة النقدية

غير فعالة، وعندما يكون مرن تعتبر فعالة.

5. تطور السياسة النقدية في الجزائر:

1.5. السياسة النقدية خلال المرحلة 1962-1966:

ورثت الجزائر نظاما مصرفيا ليبراليا باعتبار المستعمر الفرنسي من دعاة الرأسمالية، أما عن البنوك السائدة في تلك الفترة كانت عبارة عن بنوك أجنبية ساهمت في تهريب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج كما أنها كانت ترفض تمويل المشاريع المحلية كونها لا تضر بعائد كبير. في هذه المرحلة الانتقالية كان النظام البنكي الجزائري لازال عبارة عن امتداد للنظام البنكي الفرنسي، إذ أن الخزينة العمومية الجزائرية كانت تتبع الخزينة الفرنسية إلى غاية 1962/08/29 أين تم الفصل بينهما، بالإضافة إلى أن الخزينة العمومية كانت تحل محل البنك المركزي من ناحية تقديم القروض للمؤسسات العمومية وكذلك من ناحية ضبط السياسة النقدية. وفي هذه الفترة انتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي، وكانت السياسة النقدية مسيرة من طرف الدولة مثلها مثل جميع المشاريع التنموية الأخرى، هذا ما أدى إلى حدوث اختلال هيكلي على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، على هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية بوضع سياسة اقتصادية تتماشى ومتطلبات العصر، ووضع سياسة نقدية قوية ومستقلة ومكملة للسياسة المالية من خلال تأميم المنظومة المصرفية وإنشاء البنوك التالية في سنة 1966 : البنك المركزي BCA، الصندوق الجزائري للتنمية CAD، البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الخارجي الجزائري BEA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. وما يجدر الإشارة إليه أن البنك المركزي في هذه الفترة وضع لخدمة الخزينة العمومية و منحها الائتمان والتسبيقات وبدون شروط بالإضافة إلى انه كان عبارة عن مجرد محاسب بسيط للخزينة الشيء الذي قلل من دوره في الاقتصاد الجزائري، و نجم عن ذلك الإفراط في الإصدار النقدي وبدون مقابل من السلع والخدمات مما أدى إلى ظهور الاختلالات النقدية.

2.5. السياسة النقدية خلال المرحلة 1966-1986:

أهم ما ميز هذه المرحلة أن السلطة النقدية للدولة ما زالت ممثلة من طرف الخزينة العمومية رغم وجود البنك المركزي والذي كان عبارة عن بنك يخضع لسلطة الخزينة العمومية شأنه شأن البنوك الأخرى ويحتل نفس مرتبها.

حقيقة تم خلق بنوك عمومية وطنية إلا أنها لم تؤدي دورها الأساسي الذي وجدت من أجله ألا وهو جمع المدخرات ومنح القروض، أولاً لأن الثقافة البنكية لم تكن موجودة بعد وبالتالي لم تكن هنالك ثقة تخول للأفراد إيداع أموالهم على مستوى البنوك وثانياً لأن التخصص البنكي يقتل روح المنافسة وهذا ما ينتج عنه رداءة الخدمات البنكية خاصة في ظل ارتفاع مداخيل الدولة الراجعة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة، حيث أن البنوك كانت عبارة عن وسيط بين المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل والخزينة لأن هذه الأخيرة كانت الوحيدة التي تقرر ما إذا تمنح القروض أم لا والبنك هنا كان دوره يقتصر فقط على التقييد المحاسبي للعمليات.

3.5. السياسة النقدية خلال مرحلة 1990:

هو الخطوة الأساسية والإصلاح الرئيسي الذي طبق على المنظومة البنكية الجزائرية، وهو عبارة عن قانون 10/90 يتضمن مجموعة من مبادئ النقد والقروض التي جاءت من أجل تخفيف العبء على الخزينة العمومية وجعل البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة والجهة المسؤولة على مراقبة الأوضاع النقدية للدولة، وتمثلت هذه المبادئ في: (الطاهر لطرش، 2013)

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

- الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة.

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة وبين دائرة القرض.

- وضع نظام بنكي ذو مستويين.

- تحديد سلطة نقدية مستقلة وحيدة ألا وهي البنك المركزي.

وبفضل هذه المبادئ تم القضاء على السلبيات التي كانت موجودة في النظام البنكي الجزائري، ومن خلال هذا القانون تم الإشارة إلى فكرتين أولها إعطاء أهمية كبيرة لقواعد الحيطة والحذر، وثانياً السماح للبنوك الخاصة بالاستثمار في الجزائر سواء كانت أجنبية أو وطنية أو مختلطة وأولها بنك البركة برأس مال جزائري-قطري.

4.5. السياسة النقدية في سنة 2003:

جاء القانون رقم 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 لمعالجة الضعف الذي لازال يشوب المنظومة المصرفية الجزائرية، خاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، اللذان كشفوا على تهاون السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي، أشار هذا القانون لعدة نقاط أهمها:

- حصر السلطة النقدية التي تدير البنك المركزي في الجزائر في هيئتين وهما:

• وزارة المالية: هي المسؤولة على وضع السياسة النقدية كونها المكلفة بالشؤون المالية باعتبارها الوصية على النظام البنكي والمالي، وعلى مستواها توجد مديرية الخزينة والتي تعد الإدارة المسؤولة على البنوك والشؤون المالية.

• بنك الجزائر: بموجب هذا القانون أصبح يسمى بنك الجزائر بدلا من البنك المركزي، يعمل تحت وصاية وزارة المالية، المحافظ، وثلاث مساعديه يعينون من طرف رئيس الجمهورية، يشرف على الإصدار النقدي والقروض.

- الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقروض.

- تكثيف التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المسائل المالية.

- العمل بقواعد الحيطة والحذر لحماية أموال المودعين وتسليط عقوبات صارمة على المخالفين.

- تقوية الشروط والمعايير التي يعتمد عليها مسيري البنوك ومضاعفة الجزاءات فيما يخص الانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية.

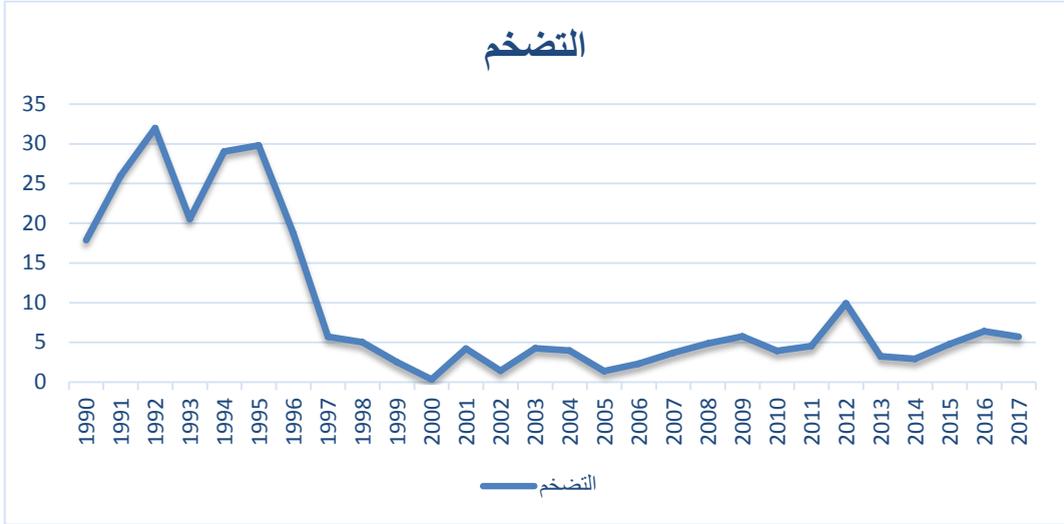
- تقوية صلاحيات جمعية البنوك و المؤسسات المالية ABEF (منظمة مركزية المخاطر، منظمة اللجنة المصرفية، مركزية عوارض الدفع) واعتماد قوانينها من طرف بنك الجزائر.

6. السياسة النقدية في الجزائر:

إن إشكالية السياسة النقدية في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الذي شهده الاقتصاد الوطني وذلك بالانتقال من اقتصاد مخطط وموجه إلى اقتصاد السوق الحر، ومن هنا سنحاول التطرق إلى السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 وذلك من خلال دراسة تحليلية لأهم متغيراتها وذلك خلال الفترة 2010-2017.

1.6. تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2017:

الشكل 1: تطور معدل التضخم من 1990-2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات www.ons.dz

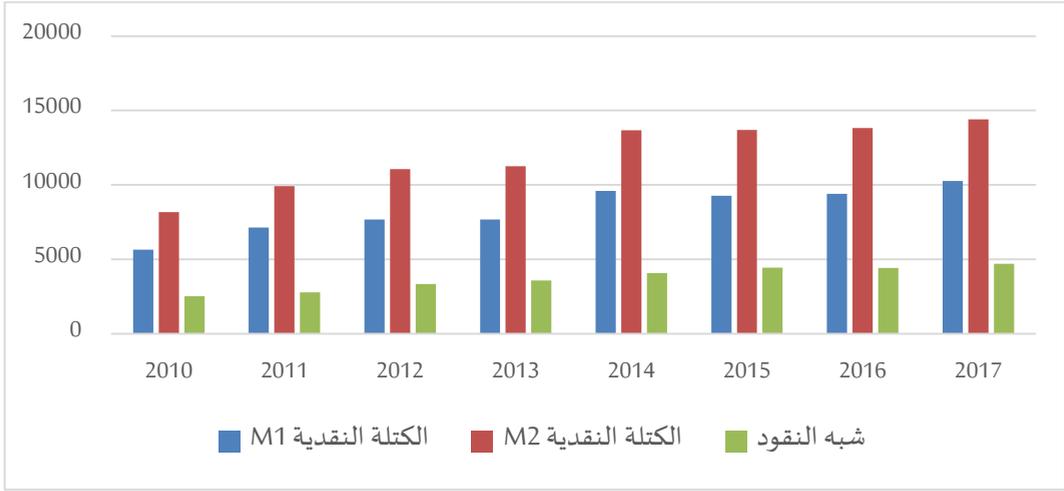
شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 مستويات مرتفعة جدا، حيث أخذت في الارتفاع من 17.88% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 وهي أقصى قيمة لها، ثم تراجعت قليلا إلى نسبة 29.8% سنة 1995، وربما كان ذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وثبتت كتلة أجور عمال التوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، أما التضخم المسجل في سنة 2000 كان جد منخفض بل يكاد ينعدم، إلا أنه في سنة 2001، عاد ارتفع ارتفاعا ملحوظا بنسبة 4,22% ويرجع ذلك إلى التوسع في الإصدار النقدي بحيث نلاحظ ارتفاع نمو الكتلة النقدية بمعدل 22,3% وذلك بسبب الارتفاع في احتياطات الصرف من جهة والانطلاق في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ الأموال لتنفيذه من جهة أخرى. ابتداء من 2002 ولغاية 2011، شهد معدل التضخم تذبذبا بين الانخفاض في بعض السنوات والارتفاع في سنوات أخرى، حيث تقلب بين حد أدنى قدر بـ 1,4% وحد أقصى بلغ 5,7%، ليقفز معدل التضخم إلى أعلى مستوى له بمعدل 8,9% سنة 2012 وهذا نتيجة لزيادة الكتلة النقدية، ليعاود الارتفاع ويصل إلى 4,78% و6,4% سنتي 2015 و2016 على الترتيب.

2.6. تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2010-2017:

من خلال برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى.

1.2.6. تطور الكتلة النقدية:

الشكل 2: تطور مكونات الكتلة النقدية 2010-2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات: Bulletin statistique, Banque d'Algérie:

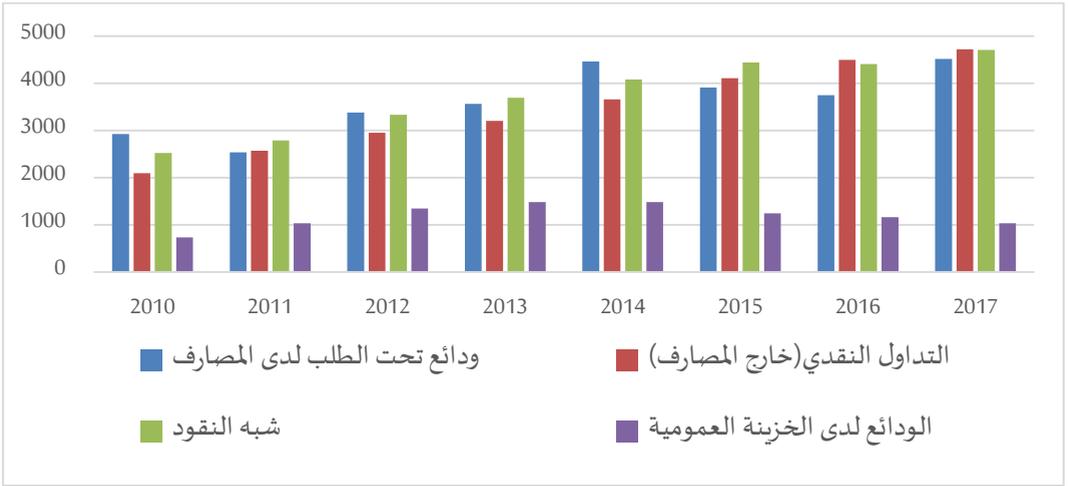
شهدت النقود وأشباه النقود ارتفاعا محسوسا منذ سنة 1990، وذلك نتيجة تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة آنذاك، حيث برزت هذه السياسة خاصة منذ سنة 1996 لتصبح شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M2 مما يفسر بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي. ثم عادت لتسيطر على تطور الكتلة النقدية إلى غاية 2003، لتعرف بقية السنوات ما بين 2004 و 2009 تطورا ملحوظا في عرض النقود الضيق.

من خلال المعطيات المشار إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن المجموع النقدي M2 قدر بقيمة 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار في نهاية 2012، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8.41%. هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة

2012، حيث يخص تباطؤ وتيرة التوسع النقدي كذلك المجمع النقدي M2 خارج ودائع المحروقات والتي انخفض معدله إلى 10.17% سنة 2013 مقابل 16.59% في 2012 في حين ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 (خارج ودائع قطاع المحروقات) بسرعة وبوتيرة سداسية مقارنة ب M2 بمفهومها الواسع، مؤكدة تراجع دور موارد قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف. خلافا لسنتي 2015 و2016 أين لم تعرف الكتلة النقدية تزايدا سوى ب 0.1% و0.8% على التوالي، حيث شهدت الأرصدة النقدية M2 ارتفاعا ب 8.3% سنة 2017، كما شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعا قويا على مستوى المصارف حيث ارتفعت ب 20.1% مقابل 6.8% فيما يخص الودائع لأجل وب 4.9% فيما يتعلق بتداول النقد الورقي. غير أن سبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود بنسبة تقارب 65%، إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر سنة 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دينار)، وبالتالي دون ودائع قطاع المحروقات بلغ التوسع النقدي 4.9% فقط.

2.2.6. مكونات الكتلة النقدية:

الشكل 3: مكونات الكتلة النقدية 2010-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات Bulletin statistique, Banque Algérien

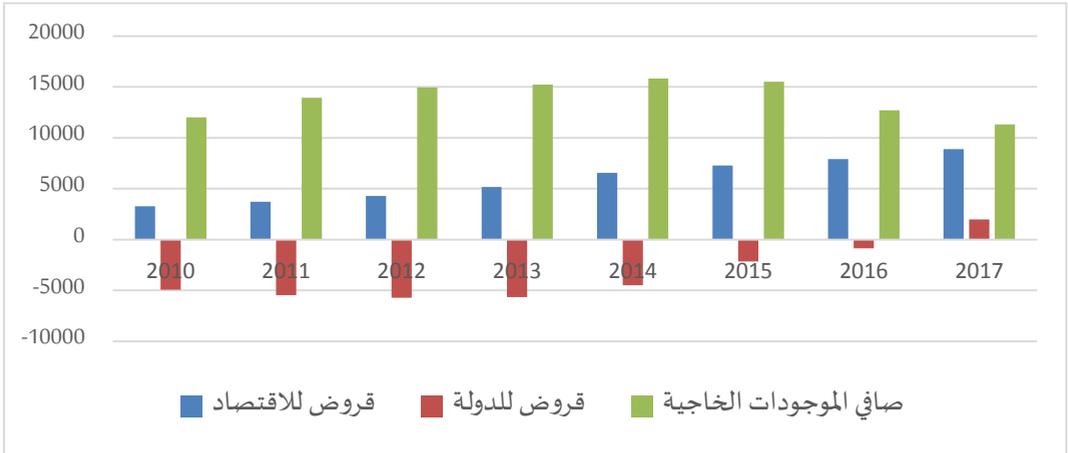
يتضح من خلال الشكل السابق أن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب انعكس على مستوى المصارف، بعد تراجعها ب 4.2% في 2016، بازياد المجمع النقدي M1 بما يقارب 9.0% (مقابل 1.6% في 2016)، وذلك رغم تقلص تزايد كل من التداول النقد الورقي، الذي لم يرتفع سوى ب 4.9% مقابل 9.5% سنة 2016، أما الودائع لدى الخزينة العمومية فقد عرفت مرة أخرى تسارعا في تراجعها بالغا 35.5% مقابل 24.6% في 2016.

باستثناء الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، التي ازدادت بثلاثة أضعاف تقريبا، حيث انتقلت من 228.03 مليار دينار في 2016 إلى 690.32 مليار دينار في 2017، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف ب 8.7%، وبواقع 10.4% بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي خارج المحروقات وب 2.6% فقط بالنسبة للقطاع الخاص، أما فيما يخص الودائع لأجل فقد عرفت من جهتها ارتفاعا ولو متواضعا نوع ما، والمقدر ب 6.8% (8.8% بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي و 6.0% بالنسبة لودائع القطاع الخاص).

3.2.6. مقابلات الكتلة النقدية:

الشكل 4: مقابلات الكتلة النقدية 2017-2010

علام أسماء، علام فاطمة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات Bulletin statistique, Banque d'Algérien:

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن صافي الموجودات قد عرف تقلصا بنسبة 10.9 % مقابل 18.1 % سنة 2016 ما يمثل 1368.6 مليار دينار، حيث يفسر هذا التقلص بتطور أسعار صرف العملات التي تشكل احتياطات الصرف (انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو)، أما بالنسبة لصافي القروض الموجهة للدولة قد عرف ارتفاعا من جديد قدره 74.9 % منتقلا من 2682.2 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 4691.9 مليار دينار في نهاية 2017، تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، التي انتقلت من 870.1 مليار دينار نهاية 2016 إلى 1967.4 مليار دينار نهاية 2017.

كما كان عليه الحال في سنتي 2015 و2015، يشير تطور مقابلات الكتلة النقدية M2، إلى أن قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة، خاصة تلك المتعلقة ببنك الجزائر لا تزال تشكل المصدر الرئيسي للتوسع النقدي M2، كما أن تدفقات القروض الموجهة للدولة المقدر بـ 2009.7 مليار دينار خصوصا تلك المتعلقة ببنك الجزائر 2837.5 مليار دينار، وبدرجة أقل فإن تدفقات القروض الموجهة للاقتصاد والمقدرة بـ 970.1 مليار دينار، هي التي تفسر الارتفاع في الكتلة النقدية M2 بمبلغ 1158.3 مليار دينار سنة 2017.

4.2.6. تطور معدل الكتلة النقدية بالنسبة لمعدلات نمو الناتج الداخلي الخام:

الجدول (5): تطور معدل الكتلة النقدية بالنسبة لمعدلات نمو الناتج الداخلي 2000-2017

واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017

السنوات	الكتلة النقدية	الناتج الداخلي الخام	معدل السيولة	سرعة الدوران	معامل الاستقرار النقدي
2000	2022.5	3698.6	054	1.85	0.21
2001	2473.5	3784.8	0.65	1.53	3.08
2002	2901.5	4042.4	0.71	1.40	2.68
2003	3354.4	4731.01	0.70	1.42	0.62
2004	3738.03	5520.6	0.67	1.49	0.43
2005	4146.9	6861.3	0.60	1.66	0.27
2006	4933.7	8512.2	0.57	1.75	0.77
2007	5994.6	9408.3	0.63	1.58	1.39
2008	6955.9	11042.8	0.62	1.61	0.56
2009	7178.7	10034.3	0.71	1.40	-0.20
2010	8162.8	12049.5	0.67	1.49	0.48
2011	9929.2	14384.8	0.69	1.44	0.68
2012	11013.3	15843	0.69	1.44	0.67
2013	11941.5	16650.20	0.71	1.39	2.09
2014	13686.8	17242.50	0.79	1.25	2.94
2015	13704.5	16591.90	0.82	1.21	-0.02
2016	13816.3	17500.00	0.79	1.25	0.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

من خلال الجدول والشكل البياني يبرز بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بانتقالها من 2022,5 مليار دج سنة 2000 إلى 11013,3 مليار دج سنة 2012، أي أنها تضاعفت بحوالي 5 مرات خلال هذه العشرية وبمقارنة نمو الناتج الوطني مع معدل نمو الكتلة النقدية، نلاحظ أن الكتلة النقدية تجد مقابلها في الناتج الداخلي في بعض السنوات دون أخرى. ففي بداية الفترة وخاصة سنتي 2001 و 2002. وابتداء من 2002 وإلى غاية 2006، سجلت معدلات النمو تباطؤا ملحوظا مما يوحي بتباطؤ التوسع النقدي خلال هذه الفترة، نتيجة تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، ولكن ابتداء من 2006 عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من % 10,9 سنة 2005 إلى % 18,9 سنة 2006 و% 21,5 سنة 2007، وذلك تزامنا مع

انطلاق برنامج دعم النمو و إنعاش الاقتصاد. وفي سنة 2009 سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها بمعدل % 3,2 وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة العالمية وما انجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف.

أما بالنظر إلى مكونات الكتلة النقدية، فنلاحظ جليا أن النقود الكتابية مازالت تحتل الصدارة في بنية الكتلة النقدية وبمعدلات مرتفعة مقارنة مع الفترة السابقة، حيث تراوحت نسبها في تشكيل الكتلة النقدية ما بين % 73 و % 78، أما بالنسبة للنقود الائتمانية، فقد انخفضت نسبة مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية وبشكل مستقر عموما خلال هذه الفترة.

نلاحظ من الشكل أعلاه الارتفاع المتصاعد للناتج الداخلي الخام طيلة هذه الفترة بانتقاله من 3698.6 مليار دج سنة 2000 إلى 15843 مليار دج سنة 2012، حيث تضاعف بحوالي 4 مرات وبالتمعن في معدلات نمو هذا الناتج، نلاحظ أن أقصى معدل للنمو سجل سنة 2000 بمعدل 30.9 % وهذا يرجع إلى الارتفاع في أسعار البترول.

أما الفترة ما بين 2003 و 2005 شهدت انخفاضا بنسبة 70% سنة 2003 و 67% سنة 2004، ثم 60% سنة 2005، وهذا راجع إلى التحكم والاستقرار النقدي الذي سجل خلال هذه السنوات، لتعاود هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات الموالية وتبلغ أعلى نسبة لها قدرت ب 71% سنة 2009 بالرغم من الانخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية في هذه السنة الذي بلغ 3.12% وهذا نتيجة الاستقرار النسبي الذي عرفه حجم النقود بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف التي شهده أشباه النقود، استمرت هذه النسبة في الارتفاع وكل هذا يدل على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية والتمويلات الحكومية للمشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة، كما يمكن إعادة سبب ارتفاع معدلات السيولة إلى أن يشير إلى ارتفاع الطلب على العملة وزيادة التوسع في حجم النقود وأشباه النقود. أما في السنوات الأخيرة نلاحظ تراجع في معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 0.1 سنة 2015 والسبب في سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة، ما يمكن الإشارة إليه في الأخير هو أن تحقيق الاستقرار النقدي بالسوق النقدية في الجزائر يكون عن طريق التغيرات في معدلات نمو الكتلة النقدية التي ترجع إلى أسباب هامة من بينها تطور الظروف المصرفية، وكذلك رغبة بنك الجزائر في محاولة ضبط السيولة المصرفية.

5.2.6. تطور معدلات النمو الاقتصادي:

الجدول (6): بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات
2.2	3.3	3.76	3.47	2.70	3.30	2.80	3.30	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %
-0.05	1.43	1.79	1.31	0.55	1.16	0.73	1.56	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %

المصدر: بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى تقدير لها سنة 2014، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة سنة 2013، بينما سجلت

معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي معدلات موجبة بلغت 1.56% سنة 2010 كأقصى قيمة و0.55% سنة 2013 كأدنى قيمة وذلك راجع الإستراتيجية المطبقة من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2004-2010) والتي صرفت فيه مبالغ مالية هامة قدرت بـ 286 مليار دولار ما يعادل 21214 مليار دينار حيث تم تخصيص مبلغ 1566 مليار دينار موجه للتنمية الاقتصادية.

إن الحديث عن مساهمة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة النقدية (الانكماشية). هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوماً تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز

المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني).

7. خاتمة:

لقد أثبتت الدراسات النظرية والتجريبية حول الدور المحوري للسياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية.

• النتائج المتوصل إليها:

- تعتبر السياسة النقدية حجر الأساس في بناء السياسة النقدية ككل.
- مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التغيرات والمراحل إلا أنها لم تكن رشيدة وصائبة في جميع الحالات.
- لقد ساهمت الإصلاحات النقدية التي عرفتها الجزائر وخاصة قانون النقد والقرض 90-10 ساهمة فعالة في تطوير السياسة النقدية وأدواتها في الجزائر.
- إن تحقيق الاستقرار النقدي بالسوق النقدية في الجزائر يكون عن طريق التغيرات في معدلات نمو الكتلة النقدية التي ترجع إلى أسباب هامة من بينها تطور الظروف المصرفية، وكذلك رغبة بنك الجزائر في محاولة ضبط السيولة المصرفية.
- إن السياسة النقدية في الجزائر تعمل على تنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم إلا أنه لا بد من تفعيل الجهاز الإنتاجي وجعله أكثر مرونة لمواجهة نمو الطلب الكلي والقضاء على ارتفاع الأسعار.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.

• التوصيات:

- لأبد من توفر سياسة تساهم بفعالية في تحقيق الاستقرار النقدي وتفعيل مسار الإصلاحات النقدية. وذلك من خلال سلطة نقدية أكثر صرامة تتمتع بالاستقلالية والشفافية والدقة في اتخاذ القرارات المناسبة.

- ضرورة إتباع سياسات نقدية ومالية متكاملة ونسير في نفس الاتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي المنشود.

- العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك وقادر على توفير القنوات المناسبة لأدوات السياسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

8. قائمة المراجع:

- أحمد فريد، السيد، سبير رمزي (2007). "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"، شباب الجامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- بزاوية، محمد (2010). "الطلب على النقود في الجزائر"، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

- بن البار أحمد، بن السيلت أحمد، "أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014" مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد E31-E42،

- عقيل جاسم عبد الله، "النقود والبنوك-منهج نقدي"،

- علاوي، محمد لحسن، بوروشة، كريم. "أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

- لطرش، الطاهر (2013). "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- هاشم، إسماعيل محمد (1996). مذكرات في النقود والبنوك، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.

- R.Barre (1970) « *economie politique* ».

- Ezing, *Monetary Policy,(1964) Means and Ends, Penguin Books, harnonsd worth Middlesex.*

- *Bulletin statistique, séries rétrospectives(1964- 2012), Banque d'Algérien.*

- www.ons.dz.